مساهمة المؤسسات والحوكمة في تعزيز النمو الاقتصادي: دلائل من عينة من الدول المتقدمة

THE CONTRIBUTION OF INSTITUTIONS AND GOVERNANCE IN PROMOTING ECONOMIC GROWTH: EMPIRICAL EVIDENCE FROM A SAMPLE OF DEVELOPED COUNTRIES

شهيناز بوقريبة *

* جامعة الجزائر 3، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

University of Algiers 3,
Laboratory of Globalization and Economic Policies

تاريخ الاستلام : 11 /2019/11؛ تاريخ القبول : 09 /2020/05؛ تاريخ النشر : 2020/06/25

ملخص : تهدف هذه الدّراسة إلى التّحقيق في كيفيّة تأثير نوعيّة المؤسّسات على معدّل نمو نصيب الفرد من النّاتج الحقيقي، من أجل تفسير فوارق الدّخل بين البلدان، والوقوف على التّحديات التي تواجه الاستثمار وعمليّة تسريع النّمو الاقتصادي. تقوم منهجيّة القياس الاقتصادي على تقدير نموذج النّمو النّيوكلاسيكي المدعّم بمقاييس النّوعية المؤسّساتية خلال الفترة 1996-2015 لتقييم آداء عينة من الدّول ذات الدّخل العالي. تتمثّل متغيّرات الدّراسة في عدد من المتغيرات الشرطية والمتمثلة بالمستويات الابتدائية لكل من نصيب الفرد من النّاتج ورأس المال البشري، معدّل النّمو السّكاني والاستثمار، إضافة للمتغيّرة الرّئيسية في هذه الدّراسة المتمثّلة في نوعيّة المؤسّسات أو الحوكمة. تظهر نتائج القياس وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائيّة للمؤسّسات على النّمو الاقتصادي. من أهمّ ما يستنتج، أنّ الدّول المتقدّمة تحقق مستويات جيّدة من حيث أداء النّمو بحكم وجود بنية مؤسّساتيّة قويّة تعمل بشفافيّة وتحرص على تطبيق معايير الحوكمة، والتي من أبرزها فاعليّة الحكومة، مراقبة الفساد، وإبداء الرّأي والمساءلة.

الكلمات المفتاح : مؤسّسات، حوكمة، استثمار، نمو اقتصادي، فوارق الدخل، دول متقدّمة، بيانات مقطعيّة.

تصنيف JEL : O43، G4 ، E22، O4، O47، O50، C21.

Abstract: The objective of this work is to investigate the effect of institutional quality on the per capita GDP growth, in order to explain the cross-country income differences and to determine the challenges facing investment and economic growth process. Within the framework of the neoclassical growth model, this study integrates a broad set of institutional measures, to evaluate the performance of a sample of high-income countries during the period 1996-2015. Initial income, initial human capital, population growth rate are the state variables used in the study. Investment ratio and Institutions are the control and environmental variables. Results indicate that institutions have a positive and significant effect on economic growth. Government effectiveness, control of corruption, and voice and accountability are the most significant institutions that explain the important variations in economic growth rates in the developed countries.

Keywords: Institutions, Governance, Investment, Economic Growth, Cross-country Income Differences, Advanced Countries, Cross-sectional Models.

JEL Classification Codes : O43, G4, E22, O4, O47, O50, C21.

* Corresponding author, Bougriba Chahinez, e-mail: bougriba.chahinez@univ-alger3.dz

I- مقدمة :

اجتهد الكثير من روّاد المدرسة النّيوكلاسيكية في البحث عن الأسباب الكامنة وراء تفاوتات مستويات الدّخل بين بلدان العالم وربط هذه الأخيرة بمحدّدات النّمو الاقتصادي، مقدّمين بذلك مساهمات هامّة دعّمت مسار تطوير نظريّة النّمو الاقتصادي. حيث سعت أغلب الأبحاث المقدّمة إلى الإجابة عن إشكاليّة واحدة وذلك رغم تعدّد الأسئلة المطروحة، مثال ذلك : لماذا توجد فوارق كبيرة في نصيب الفرد من الدّخل بين البلدان ؟ أو لماذا تنمو بعض البلدان بصورة أكبر بينما تتّجه بلدان أخرى نحو مستويات نموّها المرغوبة ببطء شديد ؟ بصورة مكافئة لماذا تنتج بعض البلدان مستويات أكبر لنصيب العامل من النّاتج مقارنة ببلدان أخرى[1] ؟

في محاولاتهم المنصبّة حول تقديم إجابات ملائمة لهذه الأسئلة، اتّفق العديد من الباحثين على أنّه من بين الأسباب المرشّحة لتفسير تفاوتات نصيب الفرد من الدّخل بين دول العالم، نجد كلاّ من الفوارق في التّكنولوجيا وفوارق نصيب كل فرد (أو نصيب كل عامل) من رأس المال المادّي ورأس المال البشري[2]، وقد أطلقوا على هذه العوامل الثّلاثة مصطلح المحدّدات المباشرة للنّمو الاقتصادي أو "عناصر الارتباط". في المقابل، قدم هؤلاء الباحثون حججا على أنّ فكرة الاعتماد على المحدّدات المباشرة للنّمو في تفسير تفاوتات الدّخل ليست كافية، ليطرحوا بذلك أسئلة هامة أخرى تتابعت كالتّالي : إذا كانت التّكنولوجيا، رأس المال المادّي ورأس المال البشري عوامل مهمّة في تفسير تفاوتات الثّروة بين الأمم، فلماذا لم تتمكّن بعض المجتمعات من تحسين تكنولوجيّاتها ؟ لماذا لم تستثمر هذه المجتمعات أكثر في رأس المال المادّي ؟ ولماذا لم تتمكن من تحقيق تراكم أكبر لرأس المال البشري ؟. كإجابة نموذجيّة لهذه الأسئلة، يرى العديد من الباحثين بأنّ هنالك أسبابا عميقة لهذه التّفاوتات تتحكّم في فوارق التّكنولوجيا، رأس المال المادّي والبشري، وبالتّالي أداء النّمو، أُطلق عليها مصطلح المحدّدات الأساسيّة للنّمو الاقتصادي[3]، متمثّلة في"دور السّياسات والمؤسّسات أو ما يطلق عليها بالبنية التّحتيّة الاجتماعيّة، التّجارة، والجغرافيا"[4,5,6].

في ظلّ هذا النّقاش، اتّفق North و Thomas على أنّ التّفسير الرّئيسي لفوارق معدّلات النّمو المسجّلة بين البلدان يتجلى أساسا في الفوارق الحاصلة بين المؤسّسات السّائدة في هذه الأخيرة[7,8]، شاملة بذلك كلاّ من المؤسّسات الاقتصادية، المؤسّسات السّياسية والقوّة السّياسية في هذه الدول[9]. عرّف North المؤسّسات على أنّها قواعد اللّعبة في المجتمع[10]، واعتبرها مجموعة من القيود الرّسمية وغير الرّسمية التي تشكّل هيكلا محفزا للتّفاعلات البشرية سواء كانت سياسية، اجتماعية أو اقتصادية[11]، ما يساهم في تعزيز الكفاءة وتقوية الأداء الاقتصادي. إنّ ربط مصطلح المؤسّسات بالنّوعية دفع بالباحثين إلى ابتكار مصطلح جديد أطلق عليه "الحوكمة" أو ما يقصد به "نوعيّة المؤسّسات"، وهنا نجد أنّ Kaufmann وآخرين قد صاغوا مفهوما مضبوطا للحوكمة فاعتبروها "الطّريقة التي تمارس بها السّلطة في أيّ بلد سواء من حيث التّقاليد أو طريقة عمل المؤسّسات، لتشمل بذلك عمليّة اختيار ومراقبة واستبدال الحكومات ؛ مدى قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات فعّالة وسليمة ؛ درجة احترام المواطنين والدّولة للمؤسّسات التي تحكم التّفاعلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة بينهم"[12].

أشارت الدّراسة التي قدّمت من طرف Aron إلى وجود مصادر عديدة للبيانات الإحصائية، يمكن استخدامها في تحليل آثار نوعيّة المؤسّسات على النّمو الاقتصادي والتّنمية بصفة عامّة، لكنّ هذه البيانات لا تصدر عن قاعدة واحدة[13]. من أشهر مصادر البيانات نجد BERI[14]، تقوم هذه الأخيرة بإصدار أربعة مؤشّرات تتمثّل في[15]: نفشي البيروقراطية ؛ إمكانيّة التّأميم ؛ تنفيذ العقود ؛ ونوعيّة البنية التّحتيّة . قاعدة بيانات أخرى يطلق عليها ICRG [16]، هي الأخرى توفّر خمسة مقاييس للنّوعية المؤسّساتية وهي[17]: سيادة القانون ؛ الفساد في الحكومة نوعيّة البيروقراطية ؛ مخاطر نزع الملكية ؛ التّنصل عن العقود المبرمة من طرف الحكومة . يطلق على مقاييس النّوعية المؤسّساتية الخاصة بكلّ من BERI و ICRG اسم "مؤشّرات الجيل الأوّل للنّوعيّة المؤسّساتية"[18]. مصدر آخر متمثّل في قاعدة البنك الدّولي لمعايير الحوكمة WGI [19] والتي قام ببنائها Kaufmann وآخرون سنة 1997، تشمل بدورها على ستّة مؤشّرات هي[20]: مكافحة الفساد ؛ سيادة القانون ؛ فاعليّة الحكومة ؛ نوعيّة النّظام ؛ الاستقرار السّياسي وغياب العنف أو الإرهاب ؛ إبداء الرّآي والمساءلة. يمثّل المتوسّط البسيط لهذه المؤشّرات السّتة ما يعرف بمؤشر النّوعية المؤسّساتية العام (نفس المبدأ في حساب المؤشّر العام للحوكمة بالنسبة لـ BERI و ICRG لكنّ وحدات القياس تختلف حسب كل مصدر[21]) والذي تتراوح قيمته بين (2.5) و(2.5-)، حيث توافق القيمة (2.5) أداء جيّدا للهيكل المؤسّساتي السّائد في بلد معين بينما القيمة(2.5-) تمثل أسوأ أداء لهذا الأخير.

إنّ الهدف من بحثنا هذا هو التّحقيق في طبيعة العلاقة التي تربط كلاّ من نوعيّة المؤسّسات، الاستثمار والنّمو الاقتصادي أو بالأحرى في كيفيّة تأثير نوعيّة المؤسّسات على نمو نصيب الفرد من النّاتج الحقيقي، من أجل تفسير فوارق الدّخل بين البلدان، والوقوف على التّحديات التي تواجه الاستثمار وعمليّة تسريع النّمو الاقتصادي. في محاولة منا للإحاطة بمجمل عناصر الموضوع ارتأينا تقسيم العمل على النّحو التّالي : القسم الأول عبارة عن مقدّمة مفصّلة تشمل في طياتها أهمّ التّصورات التي وضعتها أدبيّات النّمو الاقتصادي والفكر المؤسّساتي، القسم الثاني يخصص لتقديم نتائج مجموعة من أهمّ الدّراسات التّطبيقية التي حلّلت أثر نوعيّة المؤسّسات على النّمو الاقتصادي (التّاثير المباشر والتّاثير غير المباشر عبر قناة الاستثمار)، فيما يتطرّق القسم الثّالث لمنهجية القياس الاقتصادي المستخدمة، ويتناول القسم الرّابع البعد التّطبيقي لهذا الموضوع الذي يركّز

على تحليل نتائج تقدير انحدارات النّمو، وأخيرا القسم الخامس كخاتمة شاملة لأهمّ الاستنتاجات والتوصيات، ندرج بعده قائمة المراجع الموظّفة في البحث مع مجموعة من الملاحق.

II - المؤسسات، الحوكمة والنمو الاقتصادي : أدلة من سجل الدراسات السابقة

أخذ موضوع "الحوكمة" أو بمعناه المكافئ "نوعيّة المؤسّسات"، مكانا محوريّا في برامج الإصلاحات الهادفة لتحقيق النّمو وخفض مستويات الفقر في البلدان النّامية. فقد أقرّت الهيئات العالميّة المراقبة لخطط الإصلاحات، بأنّ خلق مناخ يتبنّى أسس الحوكمة الجيّدة، يتطلّب استيفاء جملة من الشّروط أبرزها : حماية حقوق الملكيّة، تراجع مستويات الفساد، شفافيّة القطاع العام والتزامه بالمسؤوليات الموكلة له، حكومة قائمة على ركائز ديمقراطيّة، سيادة القانون والمنافسة الحرّة في الأسواق[22]. إنّ وضع برامج بهذا الحجم ليس نتاجا لتخيّلات بديهيّة، وإنّما لتصوّرات نظريّة دعّمتها مجموعة كبيرة من الأعمال التّطبيقيّة، أجمعت في مجملها على وجود فوارق هائلة في طريقة تنظيم الحياة السّياسية والاقتصاديّة بين البلدان، كان للفوارق الكبيرة في نوعيّة المؤسّسات دورا مهيمنا في تسييرها، ما انعكس على مستويات معيشة أفراد هذه المجتمعات إمّا بالإيجاب أو السّلب. لتؤكّد بذلك هذه الأعمال قوّة العلاقة التّرابطيّة الموجودة بين المؤسّسات والأداء الاقتصادي[23].

من بين الدّراسات التي كان لها مساهمة هامّة في هذا الجانب، نجد دراسة Edison (2003)[24] الذي اختبر فيها تأثير المؤسّسات على كل من نصيب الفرد من النّاتج الدّاخلي الخام، معدّل نمو نصيب الفرد من النّاتج والانحراف المعياري لمعدل نمو نصيب الفرد من النّاتج. أثبت الباحث من خلال نتائج عمله، وجود أثر قوي ومعنوي للمؤسّسات على الأداء الاقتصادي، مشيرا إلى أنّ النّتائج الاقتصاديّة ستتحسّن بشكل جوهري، إذا قامت الدّول النّامية على وجه الخصوص بتحسين نوعيّة مؤسّساتها. وعن دور المؤسّسات والسّياسات معًا، يرى Edison بأنّ تأثير السّياسات أضعف من المؤسّسات، غير أنّ هذه النّتيجة لا تعني بأنّ السّياسات غير مهمّة، ولكنّ تأثيرها على الأداء الاقتصادي لأيّ بلد تحجبه فعلاً قوّة وتأثير المؤسّسات. نفس النّتائج توصّل لها Edison في عمله المشترك مع MacFarlan و Spatafora (2003)[25]، وهذا أثناء محاولتهم تطوير النّقاش حول تأثير المؤسّسات على النّمو، من خلال التّحليل التّطبيقي الحديث الذي قاموا به للخروج بنتيجة تخدم تطلّعات صنّاع القرار. قامت إستراتيجيّة النّمذجة القياسيّة على بناء نظام مكوّن من معادلتين، تركّز المعادلة الأولى فيه على تحليل أثر كل من المؤسّسات والسّياسات على الأداء الاقتصادي، في حين أنّ المعادلة الثّانية فتقيس مدى تأثّر المؤسّسات بالعوامل الخارجيّة أي الجغرافيا وهي نفس فكرة Sachs (2003)[26]، لعيّنة كليّة تشمل 94 دولة منها 25 دولة متقدمة و69 دولة نامية خلال الفترة 1960-1998، وقد تمّ تقدير هذا النّموذج باستخدام طريقة المربّعات الصّغرى ذات المرحلتين. أظهرت نتائج التّقدير أن كلّ مقياس من مقاييس النّوعيّة المؤسّساتيّة بما في ذلك درجة الفساد، حقوق الملكيّة، فعاليّة القطاع الخاص والقدرات التّنظيميّة، ذو تأثير إحصائي معنوي على نصيب الفرد من النّاتج وكذا على معدّل نمو هذا الأخير. وفيما يخص إجابتهم عن السّؤالين التّاليين : أي دور تلعبه المؤسّسات في تفسير التّنمية الاقتصاديّة ؟ وهل تساعد السّياسات الاقتصاديّة الكليّة في تفسير مستويات التّنمية الاقتصاديّة والنّمو الاقتصادي معا ؟ فقد أظهرت النّتائج أن معلمات متغيّرات النّوعيّة المؤسّساتية كانت معنويّة بشدّة على عكس معلمات السّياسات الاقتصاديّة، وهذا دليل على أنّ المؤسّسات هي السّبب الأساسي لفوارق الدّخل بين البلدان.

نفس الهدف كان حاضرا في دراسة Knack و Keefer (1995)[27]، اللذان كانا يسعيان إلى اختبار طريقة تأثير نوعيّة المؤسّسات بالخصوص درجة حماية حقوق الملكيّة على النّمو الاقتصادي، حيث استخدما في ذلك مجموعة من المؤشّرات الصّادرة عن BERI و ICRG كقاعدتين خاصّتين بمؤشّرات النّوعيّة المؤسّساتيّة، والتي تمثّلت في قابليّة تنفيذ العقود (BERI) ومخاطر نزع الملكيّة (ICRG)، أين أظهرت النّتائج أنّ درجة حماية حقوق الملكيّة تملك تأثيرا كبيرا على الاستثمار ومن ثمّ على النّمو الاقتصادي. كما قام الباحثان بمقارنة نتائج استخدام مؤشّرات BERI وICRG للنّوعيّة المؤسّساتيّة، ومدى تأثيرها على النّمو مع مؤشّرات الحريّة السّياسيّة الخاصّة بـــ Gastil وقد كانت النّتائج متوافقة، حيث أبرزا أنّ ارتفاع معدّلات تقارب مستويات الدّخل في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، يحصل عندما يتم إدراج متغيّرات حقوق الملكيّة في نماذج انحدارات النّمو، وتكون هذه النتائج ثابتة عند إدراج مقاييس لتراكم عوامل الإنتاج وكذا تلك المتعلّقة بالسّياسات الاقتصاديّة.

استعرض Dawson (1998)[28] من خلال ورقته البحثيّة، قنوات التّأثير البديلة للمؤسّسات على النّمو الاقتصادي، كما درس العلاقة الإحصائيّة التي تجمع بين المؤسّسات، الاستثمار والنّمو، موضحا أنّ المؤسّسات تملك تأثيرات غير مباشرة على النّمو من خلال قناة الاستثمار، إضافة لتأثيراتها المباشرة على الإنتاجيّة الكليّة للعوامل[30،29]. من أهمّ ما توصّلت إليه هذه الدّراسة أن عمليّة دعم الحرّيات الاقتصاديّة والسّياسيّة[32،31] تعدّ أمرا ضروريا كما أنّها سياسة فعّالة لتسهيل النّمو، بحكم أنّ وجود مؤسّسات حرّة في السّوق يؤثر إيجابا على النّمو، هذا ويمكن للحريّات السّياسيّة والمدنيّة محاكاة النّمو لوجود تفاعل هام بينها وبين الاستثمار في رأس المال البشري. على عكس Barro (1996)[33]، الذي بيّن بأنّ الحريّات السّياسيّة تمثيلا للدّيمقراطيّة، تملك أثرا ضعيفا على النّمو، إضافة لتقديمه أدلّة على وجود علاقة غير خطيّة بينهما، أمّا عند

إدراجه لمتغيّرة سيادة القانون في النّظام الانحداري، وجد بأنّ معامل هذه المتغيّرة ذو معنويّة إحصائيّة موجبة، حيث فسّر Barro هذه النّتيجة بأنّ الصّيانة الكبيرة للقوانين والحرص على سيادتها توفّر مناخا مشجّعا للنّمو الاقتصادي في الأجل الطّويل[34].

من بين الدّراسات التي منحت المؤسّسات دورا متراجعا في تأثيرها على النّمو، نجد دراسة Glaeser وآخرين (2004)[35]، التي حاولوا من خلالها معرفة ما إذا كانت المؤسّسات السّياسيّة سببا للنّمو الاقتصادي، أم أن النّمو الاقتصادي وتراكم رأس المال البشري محرّكان أساسيّان لتحسين نوعيّة المؤسّسات. عند اختبارهم للفرضيّة القائلة بأنّ المؤسّسات سبب للنّمو في الأجل الطّويل، وجد الباحثون بأنّ أغلب مؤشّرات النّوعيّة المؤسّساتيّة مبنيّة بطريقة لا تتلاءم مع الهدف المنشود، كما لـــمّحوا إلى أن عددا كبيرا من التّقنيّات المستخدمة خاصّة تلك المعتمدة على إدراج المتغيّرات الأدواتيّة ذات عيوب كثيرة. حيث أشارت نتائج التّقدير وتحليل الارتباطات إلى أنّ المستوى الابتدائي للتّعليم كمقياس لرأس المال البشري أقوى مفسّر للنّمو مقارنة بالمؤسّسات، دون أن ينفوا وجود إمكانية للبلدان الفقيرة في الخروج من وضعيّتها عبر إقرار سياسات جيّدة وتحسين مؤسّساتها السّياسيّة، كما أكّدت الدّراسة على أنّ المؤسّسات تملك تأثيرا سببيّا موجبا على النّمو، وأنّ التّأثير العكسي أي من النّمو نحو المؤسّسات أيضا مؤكّد وبقوّة.

أمّا عن الدّراسات التّشاؤميّة التي لم تجد سوى تأثير ضعيف للمؤسّسات على النّمو، نجد دراسة Dollar و Kraay (2003)[36]، التي سعت إلى تحديد الآثار الجزئيّة للتّجارة ونوعيّة المؤسّسات على معدّلات نمو الأجل الطّويل، حيث استخدمت هذه الدّراسة مجموعة من المحدّدات الجغرافيّة للتّجارة والمحدّدات التّاريخيّة للمؤسّسات كمتغيّرات أدواتيّة، وقد توصّلت إلى نتيجة مفادها أنّ انحدارات البيانات المقطعيّة للوغاريتم مستوى نصيب الفرد من الناتج بين البلدان، لا تقدّم معلومات حول الأهميّة النّسبيّة لهذه المتغيّرات على نمو الأجل الطّويل. وعلى العكس، جاءت دراسة Brada وآخرين (2016)[37] لتحاول الإجابة عن الأسئلة التّالية : هل فتح الاقتصاد لصالح النّمو ؟ هل هنالك تأثير للمؤسّسات السّياسيّة والاقتصاديّة على نمو النّشاط الاقتصادي ؟ هل هنالك علاقة آنية بين المؤسّسات والانفتاح التّجاري، وهل توجد تفاعلات بينهما ؟ هل يوجد تأثير عكسي للنّشاط الاقتصادي على كل من الانفتاح التّجاري ونوعيّة المؤسّسات ؟ استند الباحثون في إجاباتهم على مجموعة من الدّراسات التّطبيقيّة، التي حقّقت في دور الانفتاح التّجاري، تنويع الصّادرات والمؤسّسات على تطاير نصيب الفرد من النّاتج. أين جاءت نتائج هذه الدّراسات متوافقة مع النّظريّة الاقتصاديّة، حيث اعتبرت أنّ المستوى المنخفض للتّنويع سيقلّص من التّأثير الإيجابي للانفتاح التّجاري على تطاير النّمو، في حين أنّ فتح الاقتصاد عبر التّجارة وتحرير الاستثمار عبر المنافسة القويّة سيؤدي إلى تحسين فعاليّة إعادة توزيع الدّخول. نفس النتيجة سجّلت بالنّسبة للتّحسينات في نوعيّة المؤسّسات خاصّة السّياسيّة منها.

III- البيانات ومنهجية القياس الاقتصادي :

شهدت نظريّة النّمو الاقتصادي تطوّرات جدّ ملحوظة في حيثياتها، ويعود الفضل في ذلك إلى التّحديثات الهامّة التي لحقت بأساليب القياس الاقتصادي المستخدمة في تحليل ظاهرة النّمو، في إطار مراجعة موضوعين هامين، يتعلّق أولهما بفكرة التّقارب بينما يهتم الموضوع الثّاني بمحدّدات نمو الأجل الطّويل. إنّ الغوص في حيثيات الموضوع الأوّل ينطلق من الطّرح التّالي : هل التّفاوتات المعاصرة بين الاقتصاديّات مؤقّتة (عابرة) في الأفق الزّمنية الطّويلة ؟ أمّا التّساؤل الرّئيسي في الموضوع الثّاني المرتبط بمحدّدات النمو، فيناقش فكرة أيّ من العوامل التي تشرح وبشكل موفق الفوارق الحاصلة في معدّلات النّمو الاقتصادي ؟[38].

سَعيًنا لتقديم إجابات عمّا طرح سابقا، ألزمنا بتسطير إطار ملائم لمنهجيّة القياس الاقتصادي المستخدمة في هذه الدّراسة، نستهله بتوصيف النّموذج الإحصائي الذي يدرس فوارق معدّلات النّمو بين البلدان مع رصد تأثيرات مختلف المحدّدات (متغيّرات الدّراسة) على النمو في الأجل الطّويل، ثمّ في مرحلة موالية نقوم بتقدير هذا النّموذج وتفسير النّتائج المحصّلة منه، كخطوة منهجيّة منّا للإجابة عن الإشكاليّة الرّئيسيّة لهذه الدّراسة والتي صيغت على النّحو التّالي : كيف تؤثّر نوعيّة المؤسّسات على مستويات النّمو الاقتصادي في الأجل الطّويل ؟

1.III. توصيف النموذج :

باعتبار أنّ دراستنا هذه تسعى إلى اختبار الدور الذي تؤدّيه المؤسّسات في إحداث النّمو، رأينا أنّه من المناسب الاعتماد على نموذج النّمو النّيوكلاسيكي الخاص بـــ Mankiw، Romer وWeil (MRW ,1992)[39]، ذلك المدعّم بمقاييس النّوعية المؤسّساتية والممثّل بالصّيغة الرّياضة التّالية[40] :

$$\gamma_i = \beta \log y_{i,0} + \psi X_i + \pi Z_i + \varepsilon_i$$

حيث تمثل γ_i معدّل نمو نصيب الفرد من النّاتج الدّاخلي الخام الحقيقي، $\gamma_{i,0}$ المستوى الابتدائي للدّخل الفردي. تشمل X_i محدّدات النّمو الاقتصادي البارزة في نظرية Solow والمتمثّلة في الثّابت، مؤشّر رأس المال المادّي ومؤشّر رأس المال البشري، بالإضافة إلى الاندثار الفعلي لرأس المال، يطلق على هذه المحدّدات اسم متغيّرات الحالة ، State Variables، وهي أساس تحليلات النّمو[41]. أمّا عن Z_i فهي بدورها تشمل محدّدات النّمو المقترحة من قبل الدّراسات التّطبيقية بما فيها متغيّرات النّوعية المؤسّساتية والانفتاح التّجاري...الخ، تدعى هذه المحدّدات بالمتغيّرات التّحكمية، Control or Environmental Variables. تمثل β، ψ و π وسائط التّقدير، مع العلم أنّ ε_i يمثل حدّ الخطأ العشوائي.

تعتبر الصيغة الرّياضية المذكورة سابقا، أساس النّمذجة القياسيّة للنّمو، ويدعى هذا النّوع من الانحدار "انحدار Barro"، وهي تستخدم لدراسة المحدّدات البديلة للنّمو[42].

2.III. منهجية القياس الاقتصادي ومتغيرات الدراسة :

أثناء محاولتنا تقدير المعادلة أعلاه، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار إمكانيّة مواجهتنا لمشكلتين رئيسيتين. تتعلّق المشكلة الأولى بكيفيّة قياس متغيّرات البنية التّحتية الاجتماعيّة والمتمثلة في المؤسّسات والسّياسات إذ نهتم في حالتنا بالمؤسّسات، في حين أنّ المشكلة الثّانية تخص كيفيّة الحصول على تقديرات دقيقة لوسائط متغيّرات البنية الاجتماعيّة التي تشملها المعادلة السّابقة[43].

تعتمد الدّراسة التي سنقوم بها على فرضيّة امتلاكنا لمقاييس مثالية للنّوعية المؤسّساتية، وبهذا نركز على المشكلة الثّانية، حيث سنقوم بتقدير المعادلة المذكورة سابقا باستخدام طريقة المربّعات الصّغرى العادية OLS (نفس ما قامت به الدّراسات السّابقة الخاصّة بانحدارات البيانات المقطعيّة)، مفترضين في هذا الصّدد أنّ طريقة OLS تنتج مقدّرات غير متحيّزة، ما يعني أنّ متغيّرات الطّرف الأيمن يجب ألاّ ترتبط مع البواقي أي افتراض غياب مشكل داخليّة المتغيّرات المفسِّرة. تُقيّم الجودة التّقديريّة للنّماذج باستخدام إحصائيّة Fischer للجودة العامّة، وكذا من خلال معامل التّحديد المصحح $\bar{R}^2$، بينما تقيّم الدّلالة الإحصائيّة لوسائط التّقدير بواسطة الإحصائيّة t، هذا وتقيّم مشاكل القياس الاقتصادي المتعلّقة ببواقي التّقدير، بواسطة إحصائيّة White التي تختبر إمكانيّة بروز مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء، وكذا إحصائيّة JB التي تختبر مدى تحقّق فرضية التّوزيع الطّبيعي لبواقي التّقدير.

تتفق منهجيّة التّحليل الوصفي المتبعة من طرفنا مع طرق التّقييم والتّحليل التي جاءت بها الدّراسات السّابقة، وهذا بدراسة أداء عينة مكونة من 33 دولة ذات دخل عال[44] (أنظر الملحق 1)، خلال الفترة 1996-2015 من حيث المؤسّسات والنّمو الاقتصادي، أمّا عن منهجيّة القياس الاقتصادي فهي تركز على تقدير نموذج النّمو النيوكلاسيكي المدعّم بمقاييس النّوعية المؤسّساتية خلال نفس الفترة. تمثلت متغيرات الدّراسة في مجموعة من متغيّرات الحالة المتمثلة في المستوى الابتدائي لنصيب الفرد من الناتج، المستوى الابتدائي لرأس المال البشري، معدل النّمو السّكاني، بالإضافة لمتغيّرات أخرى تدعى بالمتغيّرات التّحكمية وهي نسبة الاستثمار إلى النّاتج، فيما تكمن المتغيرة الرئيسية في نوعيّة المؤسّسات (الملحق 2 يعطي وصفا شاملا لمتغيّرات الدّراسة ومصادر الحصول على بياناتها).

IV- مناقشة النتائج المحصلة :

نخصّص هذا القسم لمناقشة نتائج العمل التّطبيقي الذي قمنا به، والذي نستهله بتحليل أداء المؤسّسات والنّمو الاقتصادي مستعينين بأدوات الإحصاء الوصفي في ذلك، لنقوم بعد ذلك بتفسير نتائج تقدير انحدارات النّمو، ومن ثمّ الخروج باستنتاجات تخدم أهداف البحث.

1.IV. تحليل وصفي لأداء المؤسسات ومقاييس الحوكمة الستة والنمو الاقتصادي في عينة الدول المتقدمة :

يلخّص الجدول الوارد في الملحق 3 أداء نمو نصيب الفرد من إجمالي النّاتج المحلي الحقيقي في عينة مكونة من 33 دولة ذات دخل عال خلال الفترة 1996-2015. يتّضح حسب قيم هذا الجدول بأنّ الدّول المتقدّمة حقّقت أداء مقاربا لـــ 0.77% من حيث النّمو الاقتصادي، تفوّقت في هذا الأداء منطقة أوروبا ووسط آسيا، ECA=1.06%، مقارنة بمنطقة شمال أمريكا، NAM=0.62%، توسّطتهما منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية، OECD، التي سجّلت معدّل نمو مساو لـــ 0.76%. أما عن الأداء المتراجع لنمو نصيب الفرد من النّاتج الحقيقي فقد حقّقته اليابان بمعدّل مكافئ لـــ 0.26%، على عكس فنلندا التي سجّلت أعلى معدّل نمو قارب 0.72 % متفوّقة في ذلك على الولايات المتّحدة الأمريكية (0.60%).

يوفّر الجدول المرفق في الملحق 4 تقييما لأداء المؤشّر العام لنوعيّة المؤسّسات والمؤشّرات السّتة للحوكمة في الدّول المتقدّمة خلال الفترة 1996-2015. يلاحظ بالنّسبة للمؤشّر العام للحوكمة أو النّوعية المؤسّساتية، INST، المكافئ في طريقة حسابه للمتوسّط البسيط لمقاييس

الحوكمة السّتة المذكورة سابقا، أنّ فنلندا كانت الأحسن أداء محصّلة معدلا مكافئا لـــ 1.88 مقارنة ببقية دول العيّنة التي قارب فيها هذا المعدل 1.19 (الولايات المتّحدة الأمريكيّة 1.31، اليابان 1.18)، تلتها في المرتبة الثّانية منطقة شمال أمريكا محقّقة 1.47 من أصل 2.5، أمّا بالنّسبة لمنظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية، فقد كانت نوعيّة المؤسّسات فيها أحسن من منطقة أوروبا ووسط آسيا (1.15 مقابل 0.80).

نستنتج من هذا التّقييم أنّه على الرّغم من الأداء المتباين لمؤشّر الحوكمة، إلاّ أنّ تأثير هذا الأخير بقي موجبا بالنّسبة لدول العينة، ما قد يعني أنّ النّمو الاقتصادي في هذه الدّول يتأثر بالهيكل المؤسّساتي السائد فيها، فكلّما كان هذا الهيكل قويّا كلما كانت عمليّة دفع النّمو جيّدة، وقد لاحظنا ذلك من تحليل أداء فنلندا والولايات المتّحدة الأمريكية واليابان، فيبدو بأنّ أداء النّمو في هذه البلدان الثّلاثة يحاكي أداء المؤشر العام للمؤسسات وحتى المقاييس السّتة المركّبة له والمتمثّلة في مراقبة الفساد، فاعليّة الحكومة، الاستقرار السّياسي وغياب العنف أو الإرهاب[45]، نوعيّة النّظام، سيادة القانون، وإبداء الرّأي والمساءلة. وفقا للقيم المدرجة في الجدول الموجود في الملحق 4، يتضح لنا كذلك بأنّ الهيكل المؤسّساتي القوي الذي تمتاز به دول عينتنا مصدره التّعاملات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة المميّزة لمجتمعات هذه الدّول، والمبنية على فاعليّة القرارات الحكوميّة بالدّرجة الأولى، GEFF=1.344، وبمراقبة الفساد في الوسط الاقتصادي والسّياسي بالدّرجة الثّانية، CCOR=1.341.

إنّ التّحليل الوصفي الوجيز الذي أجريناه، يشير لإمكانية وجود علاقة ايجابيّة بين النّمو الاقتصادي والحوكمة بالنسبة لعينة الدّول المتقدّمة، وهو ما يتوافق مع أهداف البحث والإشكاليّة التي نسعى لحلها، غير أنّ هذه النّتائج تبقى أوليّة وسنعمل على التأكد منها بنتائج الدّراسة القياسيّة لانحدارات النّمو التي سترد لاحقا.

2.IV. مناقشة نتائج تقدير انحدارات النمو :

يستعرض الجدول المدرج في الملحق 5 نتائج تقدير نموذج النّمو النّيوكلاسيكي خلال الفترة 1996-2015. يرصد هذا النّموذج تأثيرات عدد من محدّدات النّمو المتداولة في أدبيات النّمو الاقتصادي بما فيها المحدّدة الرّئيسيّة الخاصّة بهذه الدّراسة والمتمثّلة في متغيّرة المؤسّسات أو الحوكمة، ليقيّم بذلك أداء مجموعة من الدّول المتقدّمة[46] من حيث نمو الأجل الطّويل. تمثّل المعادلتين (1) و(2) نموذجي كل من Solow للنّمو الخارجي وRomer للنّمو الدّاخلي الحاملين لفكرة التّقارب على التّوالي[47،48]، بينما تخص المعادلة (3) نموذج MRW المدعّم بمؤشّر النّوعية المؤسّساتية، INST. تتلخّص نتائج انحدارات النّمو المدرجة لمقاييس الحوكمة السّتة: CCOR، PAV، GEFF، REGQ، RLAW، VACC في المعادلات (4) إلى (9) على التّوالي.

سمحت لنا اختبارات الجودة التّقديرية العامّة للنّماذج التّسعة بقبول هذه الأخيرة (أنظر لقيم معامل التّحديد المصحح)، كما وفّرت إحصائيّة F معلومات عن وجود دلالة إحصائيّة عالية لهذه النّماذج. أمّا عن مشاكل القياس الاقتصادي المتعلّقة ببواقي التّقدير والمتمثلة في مشكلة عدم تجانس التّباينات، التّعدد الخطي والتّوزيع الطّبيعي كانت غائبة في جُلّ الانحدارات، إذ يبدو حسب إحصائية White بأنّ الفرضية الصّفرية الرّافضة لوجود مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء كانت مقبولة (الإحصائية NR^2 لا تختلف عن الصّفر بمعنوية). تأكد لنا كذلك حسب قيمة JB غير المعنوية أنّ فرضية التّوزيع الطّبيعي لبواقي النّماذج التّسعة كانت مقبولة وبالتّالي يمكننا الاعتماد على نتائج التّقدير من أجل استخلاص نتائج تجيب عن الإشكاليّة المطروحة في هذه الدّراسة والمتعلقة بكيفية تأثير المؤسّسات على النّمو الاقتصادي في الأجل الطّويل.

من خلال معاينة نتائج تقدير انحدارات النّمو التّسعة، يتجلى لنا بأنّ إشارات الوسائط المقدّرة لكافة المتغيّرات المدرجة في هذه المعادلات سواء كانت مستويات ابتدائية لمتغيرات الحالة ما يشمل كلا من المستوى الابتدائي لنصيب الفرد من الناتج الحقيقي، المستوى الابتدائي لرأس المال البشري، ومعدّل النّمو السّكاني، أو متغيرات تحكمية متمثلة في نسبة الاستثمار للنّاتج ، تتوافق مع إشاراتها النّظرية المحدّدة سابقا في أدبيّات النّمو الاقتصادي، مع دلالتها الإحصائيّة حيث كانت أغلب الوسائط المقدّرة معنويّة إحصائيا عند مستوى 5%، ماعدا متغيّرة النّمو السّكاني التي كانت لا تختلف عن الصّفر بمعنويّة في كافة الانحدارات.

تدعم نتائجنا كذلك إجابات الأعمال التّطبيقية السّابقة عن فكرة التّقارب الشّرطي، إذ يبدو بأنّ الوسيط الخاص بمتغيرة الدّخل الابتدائي، LY96، سالب ومعنوي إحصائيّا، تتراوح قيمة هذا الأخير بين 0.018- (se=0.003) في المعادلة (1) و 0.028- (se=0.003) في المعادلتين (7) و(9). قراءتنا لقيمة وسيط المستوى الابتدائي للدّخل البارز في المعادلة (3) والذي يقارب في قيمته 0.027- (se=0.003)، تُظهر لنا بأنّ الارتفاع النّسبي بوحدة واحدة في LY96 سيدفع بالنّمو إلى التّراجع بـــمعدل يقارب 2.7 % سنويا. أمّا عن تأثيرات المستوى الابتدائي للوغاريتم نصيب الفرد من النّاتج الحقيقي على مستويات النّمو في الأجل الطّويل، فيتوقع بأنّ الانخفاض بانحراف معياري واحد في هذه المتغيرة الشرطية، والذي يؤدي إلى الانخفاض بـــ 0.19 نقطة مئوية في المتغيرة ذاتها للعينة ككل، سيؤثر على النمو في المتوسط بزيادة تقدر بـــ 0.005 أي 0.5 نقطة مئوية.

عند مقارنة بقيّة التّأثيرات الواردة من محدّدات النّمو الأخرى، يتّضح لنا بأنّ تأثير المستوى الابتدائي للدّخل كان الأوسع، وبهذا نستنتج بأنّ للتّقارب الشّرطي آثارا جدّ هامّة على معدّلات النّمو في الأجل الطّويل. حيث تشير القيمة $\hat{\beta} = 0.0375$ لسرعة التّقارب (أنظر المعادلة (3))، إلى أنّه في حالة حدوث صدمة، فإنّ اقتصاديات الدّخل العالي في عينتنا تعود إلى مستوياتها التّوازنية بالسّرعة 0.0375 أي 3.75 % سنويا، مستغرقة في ذلك ما يفوق 18 سنة كنصف مدّة، HALFTIME، لتصحيح الانحراف والعودة إلى توازن الأجل الطّويل. بالتّدقيق في القيم التي تأخذها سرعة التّقارب، $\hat{\beta}$، في كافة الانحدارات وكذا في عدد السّنوات الضّرورية لتقليص الفجوة بين المستويات الابتدائية ومستويات حالة الثبات، يتوضح لنا بأنّ إدراج متغيّرة المؤسّسات، INST، وبالأخص متغيّرات فاعليّة الحكومة، GEFF، مراقبة الفساد، CCOR، وإبداء الرّأي والمساءلة، VACC، لها أثر بالغ في رفع سرعة التّقارب، $\hat{\beta}$، وتقليص نصف المدة، فبعد أن كانت في النّموذج (1)، $\hat{\beta} = 0.023$ ، ونصف المدة معادلة لـــ 31 سنة، أصبحت $\hat{\beta} = 0.030$ ونصف المدة معادلة لـــ 23 سنة في الانحدار (2)، الذي يدرج متغيّرة المستوى الابتدائي لرأس المال البشري لما لها من أهميّة في شرح النّمو الدّاخلي وكذا مساهمتها في التّخلص من آثار العوائد السّلميّة المتناقصة. تدعّمت مساهمة رأس المال البشري في شرح نمو الأجل الطّويل عند إدراج متغيّرة المؤسّسات، INST، وكذا متغيّرات الحوكمة السّتة كلّ على حدى (ما عدا متغيّرة الاستقرار السّياسي وغياب العنف أو الإرهاب، PAV، متغيّرة نوعيّة النّظام، REGQ، وكذا متغيّرة سيادة القانون، RLAW، التي كانت لا تختلف عن الصّفر بمعنويّة في الانحدارات (5)، (7) و(8) على التّوالي) لتصبح في نموذج MRW المدعّم بمقياس فاعليّة الحكومة، GEFF، (المعادلة 6) $\hat{\beta} = 0.041$ ونصف المدة معادلة لـــ 17 سنة. بهذا تكون هذه النّتائج قد أجابت عن الأسئلة المطروحة سابقا، مؤكّدة الأهميّة التي تكتسيها المؤسّسات في شرح تفاوتات الدّخل بين البلدان ومسار النّمو، ما دفع بنا إلى اعتبارها أنسب وأبرز محدّد للنّمو الاقتصادي في الأجل الطّويل.

وفيما يخص إجابتنا عن الكيفيّة التي تؤثّر بها المؤسّسات على النّمو في الأجل الطّويل، فيبدو حسب قيمة الوسيط المقدّر المساوية لـــ 0.0022 (se=0.001) في المعادلة (3)، أنّ المؤسّسات تؤثّر إيجابا على النّمو الاقتصادي، إذ يتوقع بأنّ الارتفاع بانحراف معياري واحد في متغيرتنا الرّئيسيّة، INST، والذي يكافئ ارتفاعا مقدرا بـــ 0.47 في المؤشّر العام للحوكمة لعينتنا، سيدفع ايجابا متوسط النّمو بمعدل مقارب لـــ 0.0010 أي 0.10 نقطة مئوية. يتوقّع كذلك حسب نتائج الانحدار الوارد في المعادلة (6) بأنّ الارتفاع بانحراف معياري واحد في متغيّرة فاعليّة الحكومة، GEFF، والتي قدرت قيمة وسيطها بـــ 0.0028 (se=0.001)، يحرك النّمو في المتوسط بزيادة تقدر بـــ 0.15 نقطة مئويّة (ما يعادل ارتفاعا مساويا لـــ 0.52 في المتغيرة ذاتها للعينة ككل). تظهر المعادلة (4)، أن قيمة الوسيط الخاص بمتغيرة مراقبة الفساد، CCOR، قدرت بـــ 0.0015 (se=0.001)، ما يعني أن الارتفاع بانحراف معياري واحد في هذه المتغيّرة، والمعادل لارتفاع متوقع بـــ 0.75 في المتغيرة ذاتها لعينة الدراسة، يساهم في رفع متوسط النّمو بـــ 0.12 نقطة مئوية، تبقى متغيّرة إبداء الرّأي والمساءلة، VACC، بوسيط مقدر بـــ 0.0039 (se=0.002) يظهر في المعادلة (9)، هي الأخرى تساهم في عمليّة دفع النّمو في الأجل الطويل بمقدار 0.0012 أي 0.12 نقطة مئويّة، حيث أنّ الارتفاع بانحراف معياري واحد في هذه المتغيّرة يعادل ارتفاعا مقدرا بـــ 0.31 للعينة ككل.

V- خلاصة :

سعت هذه الورقة إلى البحث في تأثير أحد أهمّ المحدّدات الرّئيسية للنّمو والمتمثلة في المؤسسات، على الفوارق الحاصلة في معدّلات النّمو الاقتصادي بين البلدان. قامت منهجية القياس الاقتصادي على تقدير نموذج النمو النيوكلاسيكي المدعّم بمقاييس النّوعية المؤسّساتية خلال الفترة 1996-2015 لتقييم وضعيّة مجموعة من الدّول ذات الدّخل العالي. تمثّلت متغيّرات الدّراسة في عدد من المتغيّرات الشّرطية على غرار المستويات الابتدائية لكل من النّاتج ورأس المال البشري، معدّل النّمو السّكاني والاستثمار، إضافة للمتغيّرة الرّئيسية في هذه الدّراسة والمتمثلة في نوعيّة المؤسّسات. توافقت نتائج هذه الدّراسة مع الأهداف المسطرة، حيث أظهرت أنّ تطبيق معايير جيدة للمؤسّسات خاصّة تلك المتعلّقة بفاعليّة الحكومة، مراقبة الفساد وكذا إبداء الرّأي والمساءلة لها دور كبير وفعّال في جذب الاستثمارات وتعزيز النّمو الاقتصادي. اقتصرت منهجيّة القياس الاقتصادي في هذه الدّراسة، على استخدام طريقة المربّعات الصّغرى العاديّة في تقدير انحدارات النّمو وذلك بافتراض غياب مشكل داخليّة متغيّرات الطّرف الأيمن، حيث أنّ بروز هذا المشكل يستدعي استخدام طرق تقدير أخرى من بينها طريقة المتغيّرات الأدواتية التي تعالج هذا المشكل. نشير كذلك إلى أنّ الدّراسة أهملت البعد الزّمني وتأثيراته على نتائج الانحدار، إذ يفضل استخدام منهجية البيانات المقطعية الزّمنية ببعديها السّاكن والدّيناميكي لاستقصاء أثر الزمن على التّغيرات الحاصلة في مستويات النّمو في الأجل الطّويل، كل هذا يفتح آفاقا مستقبلية لمواصلة البحث وتطويره ومن ثمّ الوصول لنتائج أقوى تخدم أهداف الدّراسة بشكل أفضل.

– ملاحق :

الملحق 1 : دول عيّنة الدّراسة (33 دولة متقدّمة)

Australia (أستراليا)	**D**enmark (الدنمارك)	**I**srael (اسرائيل)	**N**ew Zealand (نيوزيلندا)	**S**weden (السويد)
Austria (النمسا)	**F**inland (فنلندا)	**I**taly (ايطاليا)	**N**orway (النرويج)	**S**witzerland (سويسرا)
Bahamas, The (جزر البهاما)	**F**rance (فرنسا)	**J**apan (اليابان)	**P**oland (بولندا)	**U**nited Kingdom (المملكة المتحدة)
Barbados (باربادوس)	**G**ermany (ألمانيا)	**K**orea, Rep (كوريا الجنوبية)	**P**ortugal (البرتغال)	**U**nited States (الولايات المتحدة الأمريكية)
Canada (كندا)	**G**reece (اليونان)	**L**atvia (لاتفيا)	**S**lovak Republic (سلوفاكيا)	**U**ruguay (اوروجواي)
Chile (شيلي)	**H**ungary (المجر)	**L**ithuania (ليتوانيا)	**S**lovenia (سلوفينيا)	
Cyprus (قبرص)	**I**celand (ايسلندا)	**N**etherlands (هولندا)	**S**pain (اسبانيا)	

الملحق 2 : تعريف متغيّرات الدّراسة ومصادر البيانات

المتغيّرة	التّعريف	المصدر
GROWTH	متوسّط معدّل نمو نصيب الفرد من النّاتج الدّاخلي الخام GDP. يقاس نصيب الفرد من النّاتج الدّاخلي الخام GDP بقاعدة تكافؤ القدرة الشّرائية **(PPP)** وبالأسعار الثّابتة العالمية (سنة الأساس 2011) خلال الفترة 1996- 2015.	WDI2016
LY96	المستوى الابتدائي للدّخل، الممثل باللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من النّاتج المحلي الخام لسنة 1996.	WDI2016
LHC96	المستوى الابتدائي لرأس المال البشري، الممثّل باللوغاريتم الطّبيعي لمؤشّر رأس المال البشري لسنة 1996. يرتكز مؤشّر رأس المال البشري في حسابه على عدد سنوات الدّراسة وكذا العائد من التّعليم. قامت قاعدة PWT9.0 بتركيب هذا المؤشّر استنادا على بيانات Barro and Lee (2013) من جهة وبيانات Cohen and Leker (2014) من جهة أخرى، موجّهة بالعمل الذي قدّمه كل من Cohen وSoto سنة 2007.	PWT9.0
POPG	متوسّط معدّل النّمو السّكاني خلال الفترة 1996-2015. والذي يعرف كذلك بمعدّل نمو إجمالي السّكان. يتوقّف مصطلح إجمالي السّكان على التّعريف الفعلي للسّكان، فهو يَعُدّ بذلك جميع أفراد المجتمع بغض النّظر عن أوضاعهم القانونيّة أو حتى جنسيّاتهم الأصليّة.	WDI2016
LINV	لوغاريتم متوسّط حجم الاستثمار أو التّراكم الخام لرأس المال الثابت (نسبة (%) من النّاتج الدّاخلي الخام GDP) للفترة 1996- 2015.	WDI2016
INST	متوسط مؤشر الحوكمة أو نوعيّة المؤسّسات للفترة 1996- 2015. تعكس هذه المتغيرة المؤشّر العام للمقاييس السّتة للحوكمة، والمحسوب كمتوسّط بسيط لكل من المقاييس التّالية : مراقبة الفساد، فاعليّة الحكومة، الاستقرار السّياسي وغياب العنف أو الارهاب، نوعيّة النّظام، سيادة القانون، إبداء الرّأي والمساءلة. تتراوح قيمة هذا المؤشّر بين 2.5 و 2.5- ، حيث توافق القيمة 2.5 أحسن أداء لهذا المؤشّر ويحدث العكس كلّما تقاربت قيمته من 2.5 -	WGI2016
CCOR	مقياس مراقبة الفساد كمتوسط للفترة 1996- 2015. يرصد هذا المقياس مدى استغلال القوى العامّة في تحقيق أهداف خاصّة على حساب المصلحة العامّة للمجتمع، تتراوح قيمة هذا المؤشّر بين 2.5 و2.5- حيث توافق القيمة 2.5 أحسن أداء لهذا المؤشّر ويحدث العكس كلّما تقاربت قيمته من 2.5-	WGI2016

GEFF	مقياس فاعليّة الحكومة كمتوسط للفترة 1996- 2015. وهو عبارة عن مقياس لنوعيّة ما تقدّمه الحكومة من خدمات عامّة وخدمات مدنيّة، نوعيّة السّياسات المصاغة والقدرة على تنفيذ هذه الأخيرة، مصداقيّة الوعود الحكوميّة فيما يتعلّق بالسّياسات الموضوعة وكذا درجة استقلاليّتها عن الضّغوطات السّياسيّة، تتراوح قيمة هذا المؤشّر بين 2.5 و 2.5- ،حيث توافق القيمة 2.5 أحسن أداء لهذا المؤشّر ويحدث العكس كلّما تقاربت قيمته من 2.5-	WGI2016
PAV	مقياس الاستقرار السّياسي وغياب العنف أو الإرهاب كمتوسط للفترة 1996- 2015، يقيس هذا الأخير احتمال اختلال استقرار الحكومات جرّاء أعمال العنف، الانقلابات السّياسيّة والأعمال الإرهابيّة، تتراوح قيمة هذا المؤشّر بين 2.5 و 2.5- ، حيث توافق القيمة 2.5 أحسن أداء لهذا المؤشّر ويحدث العكس كلّما تقاربت قيمته من 2.5-	WGI2016
REGQ	مقياس نوعيّة النّظام كمتوسط للفترة 1996- 2015، يعكس هذا المقياس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السّياسات الهادفة والسّليمة وكذا نوعيّة الأنظمة التي تسمح بتنمية القطاع الخاص والتّحكم فيه، تتراوح قيمة هذا المؤشّر بين 2.5 و 2.5- ، حيث توافق القيمة 2.5 أحسن أداء لهذا المؤشّر ويحدث العكس كلّما تقاربت قيمته من 2.5-	WGI2016
RLAW	مقياس سيادة القانون كمتوسط للفترة 1996- 2015، يقيس هذا الأخير ثقة الأعوان في قوانين المجتمع وبشكل خاص في نوعيّة العقود المبرمة، حماية حقوق الملكيّة، دور الشّرطة والبرلمان في محاربة العنف والجريمة، تتراوح قيمة هذا المؤشّر بين 2.5 و 2.5- حيث توافق القيمة 2.5 أحسن أداء لهذا المؤشّر ويحدث العكس كلّما تقاربت قيمته من 2.5-	WGI2016
VACC	مقياس إبداء الرّأي والمساءلة كمتوسط للفترة 1996- 2015، يأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار قدرة مواطني البلد على اختيار حكوماتهم، أي ما يشمل حرّيتهم في التّعبير، حرّيتهم في المشاركة وحرّية الإعلام، تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 2.5 و 2.5- ، حيث توافق القيمة 2.5 أحسن أداء لهذا المؤشّر ويحدث العكس كلّما تقاربت قيمته من 2.5-	WGI2016

الملحق 3 : أداء متوسط معدّل نمو نصيب الفرد من النّاتج الحقيقي في عينة الدّول المتقدّمة للفترة 1996-2015

Country/ Group or Region	Number of Countries	GROWTH(%)
Finland	1	0.72
Japan	1	0.26
United States	1	0.60
ECA	30	1.06
NAM	2	0.62
OECD	30	0.76
Sample of High Income Economies	**33**	**0.77**

المصدر: حسابات الباحثة اعتمادا على بيانات المتغيرات الموصوفة في الملحق 2

ملاحظة: تمثل ECA: منطقة أوروبا ووسط آسيا ؛ NAM: منطقة شمال أمريكا ؛ بينما OECD: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الملحق 4 : أداء نوعيّة المؤسّسات ومؤشّرات الحوكمة السّتة في عينة الدّول المتقدّمة كمتوسطات للفترة 1996-2015

Country/ Group or Region	Number of Countries	INST	CCOR	GEFF	PAV	REGQ	RLAW	VACC
Finland	1	1.88	2.36	2.12	1.44	1.77	1.96	1.58
Japan	1	1.18	1.33	1.40	1.00	1.02	1.33	1.01
United States	1	1.31	1.48	1.61	0.48	1.50	1.56	1.19
ECA	30	0.80	0.80	0.90	0.55	0.90	0.81	0.83
NAM	2	1.47	1.74	1.73	0.75	1.56	1.65	1.34
OECD	30	1.15	1.27	1.31	0.68	1.22	1.16	1.14
Sample of High Income Economies	**33**	**1.19**	**1.34**	**1.34**	**0.79**	**1.24**	**1.22**	**1.20**

المصدر: حسابات الباحثة اعتمادا على بيانات المتغيرات الموصوفة في الملحق 2

ملاحظة: تمثل ECA: منطقة أوروبا ووسط آسيا ؛ NAM: منطقة شمال أمريكا ؛ بينما OECD: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الملحق 5 (يتبع): نتائج تقدير انحدارات النمو خلال الفترة 1996-2015

Eq / Vble	(1) OLS	(2) OLS	(3) OLS	(4) OLS	(5) OLS
Constant	0.111 (0.015) [0.000]	0.110 (0.013) [0.000]	0.123 (0.013) [0.000]	0.123 (0.013) [0.000]	0.113 (0.012) [0.000]
LY96	-0.018 (0.003) [0.000]	-0.023 (0.003) [0.000]	-0.027 (0.003) [0.000]	-0.027 (0.003) [0.000]	-0.025 (0.003) [0.000]
LINV	0.014 (0.004) [0.003]	0.011 (0.004) [0.007]	0.008* (0.004) [0.025]	0.009* (0.004) [0.018]	0.007** (0.004) [0.066]
POPG	-0.307 (0.223) [0.179]	-0.281 (0.194) [0.159]	-0.091 (0.165) [0.584]	-0.169 (0.166) [0.320]	0.016 (0.193) [0.936]
LHC96	-	0.032 (0.010) [0.004]	0.028 (0.008) [0.003]	0.028 (0.008) [0.003]	0.032 (0.008) [0.010]
INST	-	-	0.002** (0.001) [0.077]	-	-
CCOR	-	-	-	0.002** (0.001) [0.056]	-
PAV	-	-	-	-	0.001 (0.001) [0.188]
GEFF	-	-	-	-	-
REGQ	-	-	-	-	-
RLAW	-	-	-	-	-
VACC	-	-	-	-	-
N	32	32	30	30	30
$\bar{R}^2$	0.697	0.770	0.814	0.819	0.803
F	24.793 [0.000]	26.962 [0.000]	26.463 [0.000]	27.175 [0.000]	24.651 [0.000]
NR^2	12.547 [0.184]	14.257 [0.431]	22.720 [0.303]	16.519 [0.684]	18.638 [0.545]
JB	0.838 [0.658]	0.043 [0.979]	0.493 [0.782]	0.286 [0.867]	0.195 [0.907]
$\hat{\beta}$	0.023	0.030	0.037	0.037	0.034
HALFTIME	30.51	23.46	18.50	18.75	20.25

المصدر: حسابات الباحثة اعتمادا على بيانات المتغيرات الموصوفة في الملحق 2

الملحق 5 (تابع) : نتائج تقدير انحدارات النمو خلال الفترة 1996-2015

Eq / Vble	(6) OLS	(7) OLS	(8) OLS	(9) OLS
Constant	0.127 (0.013) [0.000]	0.116 (0.012) [0.000]	0.116 (0.015) [0.000]	0.125 (0.013) [0.000]
LY96	-0.028 (0.003) [0.000]	-0.025 (0.003) [0.000]	-0.025 (0.003) [0.000]	-0.028 (0.003) [0.000]
LINV	0.007** (0.003) [0.053]	0.008* (0.004) [0.035]	0.009* (0.004) [0.032]	0.009* (0.003) [0.019]
POPG	-0.172 (0.162) [0.299]	-0.141 (0.170) [0.416]	-0.103 (0.173) [0.557]	-0.042 (0.163) [0.801]
LHC96	0.026 (0.008) [0.005]	0.026 (0.009) [0.008]	0.030 (0.009) [0.002]	0.030 (0.008) [0.001]
INST	-	-	-	-
CCOR	-	-	-	-
PAV	-	-	-	-
GEFF	0.003* (0.001) [0.029]	-	-	-
REGQ	-	0.002 (0.001) [0.155]	-	-
RLAW	-	-	0.001 (0.001) [0.376]	-
VACC	-	-	-	0.004* (0.002) [0.035]
N	30	30	30	30
$\bar{R}^2$	0.827	0.806	0.795	0.824
F	28.695 [0.000]	25.021 [0.000]	23.489 [0.000]	28.244 [0.000]
NR^2	20.489 [0.428]	16.841 [0.663]	20.214 [0.445]	23.471 [0.266]
JB	0.459 [0.795]	0.679 [0.712]	0.157 [0.924]	0.766 [0.682]
β	0.041	0.034	0.034	0.040
HALFTIME	17.01	20.21	20.56	17.34

المصدر: حسابات الباحثة اعتمادا على بيانات المتغيرات الموصوفة في الملحق 2

ملاحظات متعلقة بالملحق 5:

تمثل GROWTH المتغيرة التابعة في الدراسة ؛ القيم أسفل وسائط التقدير والموجودة داخل الحاضنتين "[_]" هي القيم الاحتمالية للإحصائية t ، بينما تمثل القيم الموجودة بين قوسين "(_)" الخطأ المعياري الخاص بكل وسيط مقدر (مقدار موجب) ؛ N تمثل حجم العينة ؛ $\bar{R}^2$ معامل التحديد المصحح ؛ F إحصائية Fischer مرفقة بالقيم الاحتمالية P-values الخاصة بها في الأسفل؛ NR^2 اختبار White لعدم تجانس تباينات الأخطاء " heteroskedasticity test " مرفقا بالقيم الاحتمالية للإحصائية ؛ JB إحصائية Jaque-Bera التي تختبر فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير ؛ $\hat{\beta}$ تمثل سرعة التقارب ؛ بينما HALFTIME ما هو إلا عدد السنوات الضرورية لكي يقلص اقتصاد معين في المتوسط من الفجوة الموجودة بين مستواه الابتدائي ومستواه التوازني في حالة الثبات Steady-state ؛

OLS طريقة التقدير "طريقة المربعات الصغرى العادية"؛

* الوسيط المقدر يختلف عن الصفر عند مستوى معنوية مساو لـــ 5 % ؛ ** الوسيط المقدر يختلف عن الصفر عند مستوى معنوية مساو لـــ 10 % .

– إحالات ومراجع:

[1] . Hall, Robert E. and Jones, Charles I. (1999) **"Why do some Countries Produce so Much More Output Per Worker than Others? "**. The Quarterly Journal of Economics, Vol.114, No.1, P .83.

[2] . Barro, Robert J. (1991) **" Economic Growth in a Cross Section of Countries"**. Quarterly Journal of Economics, Vol.106, No.2, P. 427.

[3]. Acemoglu, Daron and Robinson, James (2008) **"The Role of Institutions in Growth and Development"**. Working Paper No.10, The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, P. 155.

[4] . Acemoglu and Robinson, 2008, Op. Cit, P. 20.

[5] . Hall and Jones, 1999, Op. Cit, P. 83.

[6] . Rodrik, Dani ; Subramanian, Arvind and Trebbi, Francesco (2002) **"Institutions Rule : The Primacy of Institutions over Integration and Geography in Economic Development"**. IMF Working Paper, WP/02/189, International Monetary Fund, P. 4.

[7]. North, Douglass.C and Thomas, Robert Paul (1973) **"The Rise of the Western World : A New Economic History"**, New York Cambridge University Press, P. 2.

[8]. Ménard, Claude and Shirley, Mary.M (2011) **"The Contribution of Douglass North to New Institutional Economics"**. Cambridge University Press, Cambridge, HAL archives ouvertes, P. 13.

[9]. Acemoglu, Daron ; Johnson, Simon and Robinson, James (2005) **" Institutions as a Fundamental Cause of Long-run Growth".** Handbook of Economic Growth, Volume 1A, P .388.

[10] . North, Douglass C. (1990) **"Institutions, Institutional Change and Economic Performance"**. Political Economy of Institutions and Decisions, Cambridge University Press, P. 3.

[11] . North, Douglass C. (1991) **" Institutions"**. The Journal of Economic Perspectives, Vol.5, No.1, PP.97-112, American Economic Association, P. 97.

[12]. Kaufmann, Daniel ; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo (2010) **"The Worldwide Governance Indicators : Methodology and Analytical Issues"**. Policy Research Working Paper No .5430, The World Bank, P. 4.

[13]. Aron, Janine (2000) **" Growth and Institutions: A Review of the Evidence "**. The World Bank Research Observer, Vol.15, No.1, PP.107-113.

[14] . Business Environment Risk Intelligence, 30-03-2017, 13 :28, http://www.beri.com

[15] . (i) Bureaucratic Delay ;(ii) Nationalization Potential ;(iii) Contract Enforceability ; (iv) Infrastructure Quality.

[16].International Country Risk Guide, Political Risk Services, 30-03-2017, 13 :31, https://www.prsgroup.com/about-us/our-two-methodologies/icrg

[17] . (i) Rule of Law ; (ii) Corruption in Government ; (iii) Quality of the Bureaucracy ; (iv) Expropriation Risk of Private Investment ; (v) Repudiation of Contract by Government.

[18] . Knack, Stephen (2002) **"Governance and Growth : Measurement and Evidence"**. Forum Series on the Role of Institutions in Promoting Economic Growth, IRIS Center, USAID, EGAT/EM, P. 17.

[19] . World Bank, Worldwide Governance Indicators, 21-10-2016, 09 :45, http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

[20] . (i) Control of Corruption ; (ii) Rule of Law ; (iii) Government Effectiveness ; (iv) Regulatory Quality ; (v) Political Stability and Absence of Violence/Terrorism ; (vi) Voice and Accountability.

[21] . Islam, Roumneen and Montenegro, Claudio .E (2002) **"What Determines the Quality of Institutions?"**. Policy Research Working Paper No .2764, The World Bank, P. 7.

[22] . Gray, Hazel (2007) **"Governance for Economic Growth and Poverty Reduction : Empirical Evidence and New Directions Reviewed"**. Discussion Paper, LSE Research Online, P. 1.

[23] . Acemoglu and Robinson, 2008, Op. Cit, P. 3.

[24] . Edison, Hali (2003) **" Testing the Links : How Strong are the Links between Institutional Quality and Economic Performance?"**. Finance and Development, Vol.40, No.2, PP. 35-37.

[25] . MacFarlan, Maitland ; Edison, Hali and Spatafora, Nicola (2003) **"Growth and Institutions"**. World Economic Outlook, Chapter 3, PP.95-128.

[26] . Sachs, Jeffrey .D (2003) **"Institutions Matter but not for Everything : The Role of Geography and Resource Endowments in Development shouldn't be Underestimated".** Finance and Development, Vol.40, No.2, PP.38-41.

[27] . Keefer, Philip and Knack, Stephen (1995) **"Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests using Alternative Institutional Measures"** . Economics and Politics, Vol.7, No.3, PP.207-227.

[28] . Dawson, John W. (1998) **"Institutions, Investment and Growth : New Cross-country and Panel Data Evidence"**. Economic Inquiry, Vol.XXXVI (36), PP.603-619.

[29]. أشارت Aron (2000) بأنّ لنوعيّة المؤسّسات تأثيرا مباشرا على النّمو الاقتصادي، من خلال دورها في تحسين فعاليّة الاستثمار، وبما أنّ الاستثمار يدرج باعتباره متغيّرا رئيسيّا في معادلة النّمو النّيوكلاسيكيّة، فهذا يعني بأنّ أيّ أثر للمؤسّسات على النّمو عبر ارتفاع حجم الاستثمار يعد غير مباشر.

[30] . Aron, 2000, Op. Cit, P.100.

[31]. عند تحقيقه حول العلاقة القائمة بين الحريّات السّياسيّة خاصّة الحريّات المدنيّة منها، الاستثمار والنّمو الاقتصادي، تبيّن لـــ Kormendi بأنّ للحريّات السّياسيّة أثرا مذهلا على الاستثمار، وأنّ النّمو الاقتصادي يتأثّر بصفة غير مباشرة عبر هذه القناة، فقد أظهر وسيط التّقدير الخاص بالحريّات المدنيّة أنّ البلدان التي تصنّف عند درجة حريّات عالية لديها تجربة قويّة في النّمو.

[32] . Kormendi, Roger C. and Meguire, Philip G. (1985) **"Macroeconomic Determinants of Growth : Cross-country Evidence"**. Journal of Monetary Economics, Vol.16, P.156.

[33] . Barro, Robert J. (1996) **"Determinants of Economic Growth : A Cross-Country Empirical Study"**. NBER Working Papers Series, Working Paper No.5698, Cambridge, MA.

[34] . Barro, 1996, Ibid, PP .19-20.

[35] . Glaeser, Edward L. ; La Porta, Rafael ; Lopez-de-Silanes, Florencio and Shleifer, Andrei (2004) **"Do Institutions Cause Growth? "**. NBER Working Papers Series, Working Paper No.10568, Cambridge, MA.

[36] . Dollar, David and Kraay, Aart (2003) **"Institutions, Trade and Growth"**. Journal of Monetary Economics, Vol .50, PP .133-162, Elsevier Science B.V.

[37] . Brada, Josef C. ; Frensch, Richard and Gundlach, Erich (2016) **"Introduction : Openness, Institutions and Long-run Socio-economic Development"**. Economic System, Vol.40, Issue.2, PP.195-197, Elsevier B.V.

[38] . Durlauf, Steven N.; Johnson, Paul A.; and Temple, Jonathan R.W. (2005) **"Growth Econometrics".** Chapter 8 in Handbook of Economic Growth, Volume 1A, Edited by Philippe Aghion and Steven N. Durlauf, P .576.

[39] . Mankiw, N. Gregory, Romer, David and Weil, David N. (1992) **"A Contribution to the Empirics of Economic Growth".** The Quarterly Journal of Economics, Vol.107, No.2, PP. 407-437, the MIT press.

[40] . Durlauf et al, 2005, Op. Cit, P. 580.

[41] . Barro, Robert J. and Sala-i-Martin, Xavier (2004) **" Economic Growth"** . 2nd edition, The MIT Press.

[42] . Durlauf et al, 2005, Op. Cit, P. 580.

[43] . Romer, David (2012) **"Advanced Macroeconomics"**. 4th edition, McGraw-Hill Companies Inc, P. 164.

[44] . يقدم البنك الدولي بشكل دوري، مجموعة هامة من البيانات الإحصائية الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية في دول العالم كافة، فحسب تقريره المقدم في سبتمبر لسنة 2016، يبدو بأن هنالك 79 دولة مصنفة باعتبارها دولا ذات دخل عال يفوق فيها نصيب الفرد من الدخل 12,476 دولارا أمريكيا. اقتصرت دراستنا على تحليل أداء عينة مكونة من 33 دولة متقدمة من أصل 79 دولة وذلك للحجج التالية: أولا، تم اقصاء الدول المنتجة للموارد النفطية على غرار البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة نظرا لحجة Mankiw وآخرين الذين اعتبروا بأن ما تحققه هذه الدول من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي GDP تعود في أغلبها إلى المكاسب الريعية من الموارد النفطية المنتجة، وليس للقيمة المضافة المحققة من العملية الإنتاجية برمتها، وبالتالي إدراج هذه البلدان في عينة الدراسة لن يكون ذا فائدة لاستحالة المقارنة مع بقية الدول. ثانيا، بالنسبة لبقية الدول غير المدرجة في الدراسة فقد تم حذفها هي الأخرى وذلك لعدم توفر بيانات إحصائية في شكل مشاهدات سنوية لبعض المتغيرات

[45]. تفوقت اليابان (1.00) على الولايات المتحدة الأمريكية (0.48) بالنسبة لهذا المقياس، هذا الأداء المتدهور للولايات المتحدة يعكس واقع المجتمع الأمريكي الذي يمتاز بالعنصرية والفوارق المتباينة جدا في المداخيل بين مختلف الأعراق خاصة العرق الإفريقي الأمريكي الذي يغلب عليه العنف ومستويات الجريمة العالية، إضافة للأحداث الإرهابية التي شهدتها أمريكا في بداية الألفية الحالية.

[46]. تم تقليص حجم العينة من 33 إلى 30 دولة متقدمة، حيث حذفت البيانات الخاصة بكل من جزر البهاما The Bahamas، باربادوس Barbados وليتوانيا Lithuania، بحكم أن مقياس مسافة كوك Cook's distance لقياس أثر المشاهدات الشاذة على كل معاملات الانحدار أظهر بأن هذه البلدان الثلاثة والمعلومات المتوفرة حولها تؤثر سلبا على جودة نتائج الانحدار.

[47]. قام كل من Mankiw، Romer و Weil عام 1992 بإدخال فكرة التقارب (convergence) في النموذج الأصلي لـــ Solow (1956) للنمو الخارجي وكذا نموذج Romer (1990) لرأس المال البشري أو كما يطلق عليه نموذج التقدم التكنولوجي ذو المنشأ الداخلي.

[48] . Romer, Paul M. (1990) **"Human Capital and Growth : Theory and Evidence"**. Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Vol.32, PP.251-286, Elsevier Science Publishers B.V.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

بوقرية شهيناز (2020)، **مساهمة المؤسسات والحوكمة في تعزيز النمو الاقتصادي: دلائل من عينة من الدول المتقدمة** ، مجلة المؤسسة، المجلد 09(العدد 01)، الجزائر : جامعة الجزائر-3، ص.ص 169-182.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق **4.0** دولي (CC BY-NC 4.0).

مجلة المؤسسة مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق **4.0** دولي (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Entreprise Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).